

Distr.: General
23 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية الخامسة والخمسون
جنيف، ٢-٥ تموز/يوليه ٢٠١٢
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: الأداء والتحديات ودور الأونكتاد

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

اعتمد الزعماء الأفارقة في عام ٢٠٠١ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، وتعهدوا بتحمل مسؤولية مستقبل قارتهم وإقامة علاقة جديدة مع شركائهم في التنمية. وتقدم هذه المذكرة معلومات أساسية عن نيباد. وتسلط الضوء أيضاً على بعض إنجازات نيباد على مدى العقد الماضي، وتقف على تحديات التنمية الرئيسة التي تواجه البلدان الأفريقية. وتبحث، في الختام، الطريقة التي يمكن بها للأونكتاد أن يدعم البلدان الأفريقية كي تتغلب على تلك التحديات، وتطرح بعض القضايا للمناقشة.

أولاً - معلومات أساسية عن نيباد

١ - في مطلع الألفية الجديدة، تعهد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية - بواسطة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) - بتحمل مسؤولية مستقبل قارتهم وإقامة علاقة جديدة مع شركائهم الثنائيين في التنمية، والمنظمات المتعددة الأطراف، على أساس الاحترام والمساءلة والثقة المتبادلة (NEPAD and African Union, 2001). واعتمدت نيباد في عام ٢٠٠١ وصدّق عليها في عام ٢٠٠٢، لكن أصلها يعود إلى ثلاث مبادرات مستقلة بشأن القارة تجمعها قواسم مشتركة، وهي: خطة أوميغا التي أطلقها رئيس السنغال، عبد الله واد، في عام ٢٠٠١؛ وخطة الألفية لإنعاش أفريقيا، التي كان رائدها رئيس جنوب أفريقيا، تابو مبيكي، في عام ٢٠٠١؛ ومبادرة أفريقيا الجديدة، التي انبثقت عن اندماج بين خطة أوميغا وخطة الألفية لإنعاش أفريقيا والتي تحولت إلى نيباد لاحقاً.

٢ - وتعد نيباد أول نهج للتنمية الشاملة تبادر إلى اتباعه الحكومات الأفريقية وتنفذه وتملكه، بدعم كامل من المجتمع الدولي. وتقدم رؤية لنوع المجتمع والاقتصاد اللذين تريد الحكومات بناءهما. ثم إن نيباد ليست إطاراً أو فلسفة أو رؤية للتنمية فحسب، بل برنامجاً للتنمية، أيضاً، ذا مشاريع ملموسة ترمي إلى تلبية احتياجات أفريقيا في مجال التنمية والتغلب على التحديات التي تواجهها في هذا الميدان. وحدد الزعماء الأفارقة في الوثيقة الإطارية لنيباد القضايا والمجالات ذات الأولوية التالية باعتبارها حاسمة في تحقيق أهداف نيباد العامة:

(أ) تهيئة ظروف التنمية المستدامة عن طريق الحفاظ على السلم والأمن، وتحسين الحوكمة الاقتصادية والسياسية وحوكمة الشركات أيضاً؛

(ب) تشجيع الاستثمار وإصلاح السياسات في المجالات ذات الأولوية مثل البنى التحتية، وتنمية الموارد البشرية، والزراعة، والبيئة، والعلم والتكنولوجيا؛

(ج) حشد المزيد من الموارد بوسائل منها على سبيل المثال زيادة المدخرات المحلية، إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة، وخفض الدين الخارجي، وتنويع الإنتاج والصادرات.

٣ - وطلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ جميع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها تنسيق أنشطتها المتعلقة بأفريقيا، والتوفيق بينها وبين أولويات نيباد. وأنشأت الأمم المتحدة أيضاً آلية التنسيق الإقليمية لتوثيق التعاون والتنسيق والاتساق في ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم للاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد. وعلاوة على ذلك، وضعت الأمم المتحدة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، برنامج السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي للتأكد من أن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة يلبي احتياجات الحكومات الأفريقية. وطلب إلى الأونكتاد أيضاً أن يزيد الدعم المقدم

إلى نيباد. ففي إعلان أكرا واتفاق أكرا، على سبيل المثال، اتفقت الدول الأعضاء في الأونكتاد على زيادة الدعم المقدم إلى نيباد، وإلى عملية التكامل الإقليمي في أفريقيا عموماً.

٤- وكان عام ٢٠١١ يؤذن بنهاية العقد الأول من اعتماد نيباد وتنفيذها. وعليه، فإن دورة عام ٢٠١٢ التنفيذية هذه توفر فرصة للدول الأعضاء في الأونكتاد كي تدرس أداء نيباد وهي تبدأ عقدها الثاني من التنفيذ، قصد تحديد الميادين التي نجحت فيها، والمجالات التي تستدعي المزيد من العمل، والفرص والتحديات القائمة، والدروس المستخلصة، والطريقة التي يُمضى بها بالعملية قدماً، مع إيلاء اهتمام خاص للطريقة التي يمكن بها للأونكتاد أن يسهم أكثر في العملية. وتقدم هذه المذكرة في هذا السياق معلومات أساسية عن نيباد؛ وتلقي الضوء أيضاً على بعض إنجازاتها على مدى العقد المنصرم؛ وتحدد تحديات التنمية الرئيسة التي تواجه البلدان الأفريقية. وتبحث، في الختام، كيف يمكن للأونكتاد أن يدعم البلدان الأفريقية في التغلب على تلك التحديات الإنمائية، وتطرح بعض القضايا للمناقشة.

ثانياً- أداء نيباد وإنجازاتها

٥- إن تقييم أداء نيباد الكلي يطرح تحديات لأن من الصعب عزل إسهامات نيباد في النتائج الاقتصادية الملاحظة عن إسهامات برامج وسياسات أخرى. ومع ذلك، تشير البيانات المتاحة إلى أن أداء أفريقيا في مجال النمو الاقتصادي كان أفضل بكثير في العقد الذي استحدثت فيه نيباد (٢٠٠٠-٢٠٠٩) منه في العقد الذي سبقه (١٩٩٠-١٩٩٩). وبالتحديد، ارتفع معدل النمو السنوي للنتائج الحقيقي في أفريقيا من ٢,٧ في المائة في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٩، إلى ٥ في المائة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩. يُضاف إلى ذلك ارتفاع معدل نمو النتائج الحقيقي للفرد من صفر في المائة إلى ٢,٦ في المائة من الفترة الأولى إلى الثانية. بيد أنه يجدر بالإشارة أن تحسّن أداء أفريقيا في مجال النمو في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ لم يؤثر كثيراً لا في العمالة ولا في الحد من الفقر. ومن التحديات التي تواجه الزعماء الأفارقة لتنفيذ نيباد، في هذا الصدد، الكيفية التي يمكن بها اقتران النمو بإيجاد فرص العمل والحد من الفقر.

٦- وأحرزت نيباد أيضاً بعض التقدم في ميدان الزراعة. فبواسطة البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، ترسي نيباد شيئاً فشيئاً الأساس لرفع الإنتاجية والنتائج الزراعيين في أفريقيا. وتولي البلدان الأفريقية المزيد من الاهتمام لقطاع الزراعة بفضل هذا البرنامج. فعلى سبيل المثال، حققت ثمانية بلدان هدف تخصيص ١٠ في المائة من الميزانية للزراعة، وهو هدف ينص عليه البرنامج؛ وبلغت تسعة بلدان الهدف المنشود بتحقيق متوسط معدل النمو السنوي للنتائج الزراعي لا يقل عن ٦ في المائة (United Nations, 2011b). واتخذت نيباد أيضاً تدابير لتطوير البُنى التحتية في أفريقيا، وهو أمر حاسم في التنمية الزراعية في المنطقة. فعلى سبيل المثال، يقدم برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، الذي أطلق في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٠

في كامبالا، استراتيجية متسقة لتطوير البنية التحتية الإقليمية والقارية في أفريقيا، واضعاً بذلك الأساس لزيادة الإنتاجية والنتائج الزراعيين في المنطقة.

٧- ومن إنجازات نيباد الأخرى أنها وضعت أفريقيا على جدول الأعمال العالمي، واستنفرت أيضاً الدعم الدولي للمنطقة. وترتب على اعتماد نيباد أن وضعت مجموعة البلدان الثمانية خطة العمل المتعلقة بأفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وعقدتها التزامات بدعم تنفيذ نيباد. وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا منذئذ زيادة كبيرة. فقد انتقلت من ٢١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٧,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٠؛ وزادت التدفقات الثنائية من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من ١٣,٤ مليار دولار إلى ٢٩,٣ مليار دولار على مدى الفترة نفسها. ورغم هذه الزيادة، لا تزال تدفقات المساعدة التي تقدمها هذه اللجنة إلى أفريقيا في الوقت الراهن دون الالتزامات المعقودة للمنطقة. ولا بد في هذا الصدد من أن تفي مجموعة البلدان الثمانية بالتزاماتها القائمة تجاه أفريقيا. وكان اعتماد نيباد أيضاً عاملاً رئيساً في قرار زعماء المجموعة اختيار بعض الزعماء الأفارقة للمشاركة في اجتماعات قمة المجموعة، ثم في اجتماعات مجموعة العشرين، فظلت بذلك قضايا تنمية أفريقيا مدرجة في جدول الأعمال العالمي.

٨- وحققت نيباد أيضاً بعض التقدم في مجال الحوكمة الاقتصادية والسياسية (الأمم المتحدة، ٢٠٠١). وجاء في "African Economic Outlook" (التوقعات الاقتصادية لأفريقيا) لعام ٢٠١١ أن البيئة الاقتصادية في بلدان عدة في المنطقة قد تحسنت، لا سيما في مجالات مثل الإصلاح الضريبي، والحصول على القروض، وإنفاذ العقود. وعلاوة على ذلك، أحرز تقدم ملحوظ في مجال الحوكمة السياسية، وبخاصة في القضايا والعمليات الانتخابية. فعلى سبيل المثال، عقدت انتخابات سلمية في ١٣ بلداً في عام ٢٠١٠، وفي ٢٠ في عام ٢٠١١. وساهمت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي اعتمدها لجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في آذار/مارس ٢٠٠٣، في ما حدث مؤخراً من تحسينات في الحوكمة الاقتصادية والسياسية في المنطقة، بتصرفها على أساس أنها وكالة تقييد الإجراءات الحكومية. وقد انضم ثلاثة وثلاثون بلداً إلى الآلية، واستكملت أربعة عشر منها العملية، وبلغت مراحل مختلفة من تنفيذ توصيات الاستعراض.

٩- ومن إنجازات نيباد أيضاً أنها حملت الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير لتعزيز الاتساق في الدعم المقدم إلى أفريقيا. فمنذ إقرار نيباد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أصبحت نيباد تحظى بقبول واسع باعتبارها الإطار والآلية التي ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعمها بواسطة جهود التنمية الأفريقية. وأنشأت الأمم المتحدة آلية التشاور الإقليمية التي تعزز بواسطة اتساق وتنسيق الدعم المقدم إلى أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٢). ويجدر بالإشارة أن العضوية في آلية التشاور

الإقليمية لا تقتصر على وكالات الأمم المتحدة. وصار يوجد اليوم بالتحديد من بين أعضاء الآلية منظمات إقليمية مثل مصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية.

١٠- ورغم التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ برامج نيباد وأنشطتها، فقد أضحى من الواضح أن البلدان الأفريقية أبعد ما تكون عن تحقيق أهدافها النهائية المتمثلة في القضاء على الفقر، ووضع المنطقة على طريق التنمية المستدامة، ووقف تهميش القارة في الاقتصاد العالمي. ومن أسباب هذا التقدم البطيء في تحقيق كل أهداف نيباد ما يلي: (أ) انخفاض مستويات الموارد البشرية والمالية؛ و(ب) نقص الإمكانيات؛ و(ج) مشكلات التنسيق بين أمانة نيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية؛ و(د) المشاركة غير الكافية من أصحاب المصلحة المحليين المهمين في العملية أو عدم مشاركتهم فيها أصلاً؛ و(هـ) ضعف البنية التحتية؛ و(و) عدم وجود معايير قابلة للقياس للرصد والتقييم (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٧).

ثالثاً- التصدي لتحديات التنمية الأفريقية

١١- على البلدان الأفريقية أن تتعامل مع تحديات عدة في مجال التنمية، ابتداءً من الفقر والبطالة والاعتماد على السلع الأساسية وانعدام الأمن الغذائي، وانتهاءً بالتوسع العمراني وتغير المناخ والهشاشة أمام الصدمات الخارجية. وتشير بحوث الأونكتاد إلى أن من الراجح أن تحقق البلدان الأفريقية تقدماً ملحوظاً في التغلب على تلك التحديات إذا ركزت جهود الحكومات الأفريقية وشركائها في مجال التنمية على المبادئ السياساتية الرئيسة التالية:

(أ) **تعزيز التغييرات الهيكلية.** تحتاج البلدان الأفريقية إلى نمو اقتصادي مرتفع وشامل ومستدام بغية إيجاد فرص العمل والحد من الفقر. ويشير تاريخ التنمية الاقتصادية الحديثة إلى أنه لا بد من إحداث تغييرات هيكلية لكي يتحقق ذلك. وبالأخص، كانت البلدان التي أحرزت تقدماً ملحوظاً في إيجاد فرص العمل والحد من الفقر هي التي نجحت في حوض عملية من التغييرات الهيكلية، اشتملت على إعادة توزيع الموارد وعوامل الإنتاج من الأنشطة المتدنية الإنتاجية إلى الأنشطة المرتفعة الإنتاجية في كل القطاعات ودخل القطاعات. ولا يزال على معظم البلدان الأفريقية، للأسف، أن تمر بعملية التغيير الهيكلي الأساسية هذه، وتعكس الاتجاه الحديث نحو تقليص النشاط الصناعي. فعلى سبيل المثال، انخفض نصيب القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا من نحو ١٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١١ في المائة في عام ٢٠٠٨. لذا، فإن إحدى القضايا الحاسمة التي يتعين على البلدان الأفريقية أن تعالجها في الأمدن القريب والمتوسط هي الكيفية التي ينبغي بها وقف عملية تقلص النشاط الصناعي هذه وزيادة دور الصناعة، والخدمات الحديثة، في الاقتصاد؛

(ب) **تعزيز تعبئة الموارد المحلية.** إن تعبئة الموارد المحلية عامل حاسم أيضاً في التصدي لتحديات التنمية التي تواجه البلدان الأفريقية. فهي تسمح للبلدان بتمويل مشاريع

التنمية المهمة وبامتلاك زمام عملية التنمية ونتاجها. وتحتاج أفريقيا إلى دول حريصة على التنمية لتعزيز حشد الموارد وتوظيفها في الاستثمارات المنتجة. فبوسع هذه الدول أيضاً أن تيسر حصول الشركات المحلية على التمويل الطويل الأجل، لا سيما في البلدان التي تواجه مشكلات عويصة في الاقتراض. وينبغي في هذا الصدد اعتبار الصعوبات التي واجهتها البلدان الأفريقية، وهي تريد الاستعانة برؤوس الأموال الخارجية خلال الأزمات الاقتصادية العالمية الراهنة، صحيحةً للحد من الاعتماد المفرط على رؤوس الأموال الخارجية لتمويل التنمية. إن الادخار المحلي منخفض في البلدان الأفريقية، وبخاصة تلك الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. فقد انخفض المعدل السنوي للادخار بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٢٠ في المائة على مدى الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ إلى ١٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تحشد المزيد من الموارد المحلية، مثلاً بزيادة النمو، وتوسيع الوعاء الضريبي، وإصلاح إدارات الضرائب والجمارك، ووقف هروب رؤوس الأموال؛

(ج) **تشجيع التكامل الإقليمي.** سيؤدي التكامل الإقليمي دوراً رئيساً في توسيع حجم السوق الأفريقية، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصادات الأفريقية وتعزيز قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي. ويمكن أيضاً للتكامل الإقليمي أن يسهم في تطوير البنى التحتية، ويدعم جهود أفريقيا في ميدان الصناعات التحويلية. ومع أن التكامل الإقليمي كان مدرجاً في جدول أعمال البلدان الأفريقية لعقود خلت، فإن مستوى هذا التكامل في المنطقة لا يزال منخفضاً جداً. فنسبة التجارة بين البلدان الأفريقية، على سبيل المثال، لا تبلغ سوى زهاء ١٠ في المائة من مجموع التجارة. ومن أسباب مستوى التكامل الإقليمي المتدني في أفريقيا قلة التنوع، وضعف البنى التحتية، والحوجز التعريفية وغير التعريفية المرتفعة، وعدم كفاية تنفيذ اتفاقات التكامل الإقليمي. وقد اتخذ الزعماء الأفارقة مؤخراً بعض التدابير لتعزيز التكامل الإقليمي. ففي قمة الاتحاد الأفريقي الثامنة عشرة التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على سبيل المثال، اعتمد الزعماء الأفارقة خطة لإنشاء منطقة تجارة حرة في القارة. فإن نُفذت الخطة، زادت التجارة بين البلدان الأفريقية زيادة كبيرة؛

(د) **توثيق التعاون بين بلدان الجنوب.** من شأن التعاون بين بلدان الجنوب أن يسهم في جهود تنمية أفريقيا بواسطة أمور منها زيادة الموارد المتاحة للتنمية في المنطقة، وتنويع أسواق التصدير في المنطقة، وتيسير سبل الحصول على التكنولوجيات الحديثة. ويشير الأونكتاد (٢٠١٠) إلى أن التجارة هي أهم قنوات التعاون بين أفريقيا والبلدان النامية غير الأفريقية. فنصيب هذه البلدان في تجارة أفريقيا زاد من قرابة ١٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٩ في المائة في عام ٢٠٠٨. وإذا كان لتنامي علاقة أفريقيا ببلدان نامية أخرى بعض الآثار الإيجابية، فإنه قد يعرض الشركات المحلية للمزيد من المنافسة ويقوي الاعتماد على السلع الأساسية. وينبغي للبلدان الأفريقية في هذا الصدد أن تسعى إلى اغتنام الفرص التي يتيحها التعاون بين بلدان الجنوب وتقليل المخاطر إلى أدنى الحدود؛

(هـ) **تطوير البنى التحتية.** إن الحالة المتردية للبنى التحتية في أفريقيا عامل رئيس يعيق التغييرات البنوية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المنطقة. فلكني تسد أفريقيا احتياجها من الإنفاق على البنى التحتية، من المقدر أن تحتاج إلى نحو ٩٣ مليار دولار سنوياً، وأن تفقد المنطقة نقطة مئوية من نمو الدخل الفردي سنوياً بسبب البنى التحتية الرديئة. إن وضع البنى التحتية هذا يرفع تكاليف المعاملات، ويعسر على الشركات المحلية في المنطقة التنافس في أسواق الصادرات العالمية. وعلى هذا، فإن رفع القيود المفروضة على البنى التحتية شرط لا بد منه للتغيير البنوي والنمو في أفريقيا.

١٢- ويرى الأونكتاد أن تركيز صناعات القرار الأفارقة في الأمدين القصير والمتوسط، نظراً إلى ما تواجهه البلدان الأفريقية من شح في الموارد وقلة في الإمكانيات، ينبغي أن ينصب على المجالات ذات الأولوية المحددة أعلاه. ويجدر بالإشارة أن معظم تلك القضايا مدرجة أصلاً في قائمة أولويات نيباد. بيد أن قائمة أولويات نيباد الراهنة من السعة بحيث إن تلك القضايا الحاسمة لا يُلتفت إليها بما يكفي ولا تخصص لها الموارد الكافية. ولا بد للبلدان الأفريقية في هذا الصدد أن تعيد تقييم أولويات نيباد الحالية وتنظر في تضيق بؤرة تركيزها.

رابعاً- دور الأونكتاد

١٣- كيف يمكن للأونكتاد أن يدعم البلدان الأفريقية في المجالات ذات الأولوية التي يُبحث في الفرع السابق؟ من الجدير بالإشارة أن الأونكتاد ما يرحب يعالج حل ما تحدد من القضايا ذات الأولوية، ويمكنه تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية استناداً إلى أعماله في مجال البحث وتحليل السياسات. ففي أثناء العقد الأول من وجود نيباد، أعد الأونكتاد بحثاً بشأن عدة قضايا اقتصادية حاسمة في تلبية احتياجات أفريقيا من التنمية والتغلب على التحديات التي تواجهها. ومن تقارير البحوث عن التنمية الأفريقية التي أعدها الأونكتاد مؤخراً ما يلي:

(أ) **تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا (Economic Development in Africa)** لعام ٢٠٠٧ الذي عالج قضية كيفية تعزيز تعبئة الموارد المحلية، ودور ذلك في توفير حيز للسياسات العامة للبلدان الأفريقية. ويسلط التقرير الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه الدول الحريصة على التنمية في حشد الموارد المحلية؛

(ب) **تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠٠٩** الذي ركز على الكيفية التي يمكن بها تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية أفريقيا. وذهب التقرير إلى أن التكامل الاقتصادي قد يساعد البلدان الأفريقية على تدعيم قدراتها الإنتاجية، وتحسين قدرتها التنافسية، وتحقيقها وفورات الحجم، واندماجها في الاقتصاد العالمي؛

(ج) تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٠ الذي بحث تنامي العلاقات بين أفريقيا والبلدان النامية غير الأفريقية، وقدم اقتراحات بشأن الطريقة التي يمكن بها توجيه هذه الشراكات إلى دعم التقدم التكنولوجي، وتراكم رأس المال، والتغيير البنوي في أفريقيا؛

(د) تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١١ الذي عرض وقائع مبسطة جديدة عن وضع الصناعات التحويلية في أفريقيا. ويقدم التقرير أيضاً إطاراً استراتيجياً للتنمية الصناعية، وتوصيات عن كيفية تدعيم التصنيع في أفريقيا في البيئة العالمية الجديدة التي تتسم بتغير قواعد التجارة الدولية، وتنامي نفوذ القوى الصناعية من الجنوب، وتدويل الإنتاج، وتزايد بواعث القلق إزاء تغير المناخ؛

(هـ) تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١١، وعنوانه الفرعي: *Structural Transformation, Decoupling and Sustainable Development in Africa* (التحول الهيكلي، والفصل، والتنمية المستدامة في أفريقيا) الذي يركز على الطريقة التي يمكن بها للبلدان الأفريقية أن تحدث تحولاً هيكلياً مستداماً عن طريق زيادة فعالية استخدام الموارد والتقليل من تأثير ذلك الاستخدام على البيئة.

١٤- ويمكن لتقارير البحوث المتعلقة بالسياسات عن قضايا التنمية الأفريقية، المشار إليها آنفاً، أن تكون الأساس لتقديم المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات السياسية للبلدان الأفريقية في الأجلين القريب والمتوسط.

خامساً - قضايا للمناقشة

١٥- من القضايا الرئيسة المقرر بحثها في حلقة النقاش ما يلي:

- (أ) ما هي التحديات والفرص والدروس المستفادة من تنفيذ نيباد؟
- (ب) ماذا يلزم لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف نيباد، وكيف يمكن للأونكتاد أن يساعد في ذلك؟
- (ج) كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن توثق التعاون وتعزز الاتساق والتنسيق في تقديم الدعم إلى نيباد؟
- (د) ما الدور الذي ينبغي أن تؤديه الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية وغيرها من أصحاب المصالح المحليين في تنفيذ نيباد؟

Economic Commission for Africa (2007). *Challenges and Prospects in the Implementation of NEPAD*. Report by the RCM-Africa secretariat.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠١٢). تقرير عن الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له. E/ECA/COE/31/14. أديس أبابا. ١٠ شباط/فبراير.

NEPAD and African Union (2001). *The New Partnership for Africa's Development*. October.

UNCTAD (2010). *Economic Development in Africa Report 2010. South-South Cooperation: Africa and the New Forms of Development Partnership*. United Nations publication. Sales no. E.10.II.D.13. New York and Geneva.

الأمم المتحدة (٢٠١١). الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد التاسع المتعلق بالتنفيذ والدعم الدولي. تقرير الأمين العام. A/66/202. ٢٨ تموز/يوليه.

United Nations (2011b). NEPAD: Building foundations for a new Africa. *Africa Renewal*. December.